

## أولا : إشكالية الدراسة - المفاهيم

ربما كان أهم ما يجب التنبيه إليه في هذا الصدد - ومنذ البداية - تحديد المفاهيم وتأكيدهما ، وهو ما يدفعنا قبل كل شيء للتمهل عند هذه المفاهيم - تجليات هذا المشترك ودلالاته هنا .. وهو ما يدفع بنا عند بدهيات تأصيل المفاهيم والمصطلحات الهامة هنا - الآن - وفي العصر الحديث - بدايات الألفية الثالثة :- فلنتمهل عند بعض هذه المفاهيم قبل أن نصل إلى «هوية» أو إشكالية بدهية لا بد من أن نتنبه إليها في تأكيد هذا المشترك الثقافي في العصر الحديث .. وهو ما نتمهل عنده قبل كل شيء ..

### ① الثقافة

الجزر اللغوي للكلمة ثقافة هو الفعل الثلاثي «ثَقِفَ» أو «ثَقَّفَ» بمعنى حَدَّقَ أو مَهَّرَ أو فَطَّنَ (أو فَطِنَ) أى صار حاذقا ماهرا فطنا فهو «ثَقِفُ»، وقد ثَقَّفَ ثَقْفًا، و«ثَقَّافَةٌ»، وثَقَّفَ الشَّيْءَ أَقَامَ المَعْوِجَ مِنْهُ وَسَوَّاهُ، وثَقَّفَ الإنسانَ أَدَّبَهُ وَهَدَّبَهُ وَعَلَّمَهُ. ويرتبط الفعل «ثَقِفَ» بدلالات ومعان أخرى قد تضىء فهمنا لهذه الدلالة الرئيسية ، ومن ذلك ارتباطه بإدراك الشَّخْصِ أو الشَّيْءِ أو إصابته والظَّفَرُ بِهِ ، أو صقله وتسويته، حيث ورد في القرآن الكريم قوله تعالى ﴿ مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثَقِفُوا أَخِذُوا وَقْتُوا ثَقِيلًا ﴾ (٦١) ﴿ (الأحزاب، الآية ٦١) ، وقوله ﴿ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ ﴾ (البقرة، الآية ١٩١ - والنساء، الآية ٩١).

وَيُعرَّفُ مجمع اللغة العربية الثقافة بأنها «العلوم والمعارف والفنون التي يُطلَبُ الحَدَقُ فيها»<sup>(١)</sup>

وثمة تعريف للثقافة من منظور علم البيولوجيا (الأحياء) Biology وتعريف آخر من منظور علم السوسيولوجيا Sociology (الاجتماع). ويكاد تعريفها من منظور هذا العلم أن يبلغ مائتي تعريف، أو صيغة تعريف، أو ربما ما يزيد على ذلك.

تدل الثقافة، في علم البيولوجيا، على نمو الخلايا الحية والأنسجة في الظروف المختبرية، ويرتبط هذا التعريف، كما نرى، ارتباطاً وثيقاً بالمعنى اللغوي للكلمة Culture، الذي يحيل إلى الزراعة أو المزرعة والزُّرع وإلى ما تتضمنه معاني هذه الكلمات من إحياء بالاستقرار والتحصُّر وبدء الحياة في مجتمعات مستقرة متفاعلة ومتعاونة، صارت فيما بعد قرى وبلدات ومدناً!

ومن منظور علم الاجتماع، يأخذ التعريف اللغوي السابق في التوسُّع والتعمُّق على يد علماء عديدين (جيرارد أودونيل، ماكس فيبر، ماركس، وغيرهم)، ليصبح تعريفاً اصطلاحياً يُشير إلى طريقة الحياة التي تتمكن جماعة بشرية من تأسيسها لتكون مقبولة من جميع أفراد الجماعة، وملائمة لهم كمجموع، وهي طريقة تتضمن أساليب الإدارة وآلياتها، ونمط التفكير، وآداب السلوك والمعتقدات، أو منظومة الأخلاق والقيم التي تحكم الجماعة، وكذلك اللغة، ونمط العيش بما يتضمنه من مسكن ومأكل

(١) انظر :

<http://home.birzeit.edu/cds/arabic/news/other/2005/april-16/abd.doc>

أيضاً انظر: مادة «تَقَفَ» في «مختار الصحاح» و«المعجم الوسيط»، أو في غيرها من معاجم اللغة العربية.

ومشرب ومن علاقات وأنظمة سلوك تؤسس التواصل بين الفرد والفرد، وبين الفرد والجماعة، وبين الفرد والطبيعة، وبينه وبين الوجود. الثقافة، إذن، هي جماع الأنظمة المادية والروحية التي ابتكرها الإنسان لتحكم سلوكه فيما هو ذاهبٌ إلى الارتقاء بهويته وذاته ونمط حياته والإعلاء من شأن وجوده في الحياة عبر الانخراط في صيرورة هي الثابت الوحيد في هذه الحياة، وعبر الاحتفاظ بأبنية ثقافية تحملها اللغة إلى الأجيال اللاحقة كي تسكنها وتتولى تعديلها أو إعادة إنتاجها وفق حاجاتها وشروط تطورها.

ولئن كان إدوارد تايلور قد أحصى ما يزيد على مائتي تعريف للثقافة، فإنه خُص إلى تعريف شامل تمثل في مقترح مفاده أن «الثقافة هي ذلك الكل المعقد الذي يتضمن المعارف والمعتقدات والفنون والآداب والأعراف والقوانين وغير ذلك من منجزات الإنسان كفرد أو كمجتمع». وفي العام ١٩٨٥ عرّفت منظمة اليونسكو الثقافة بأنها «جميع معارف الإنسان المتعلقة بالطبيعة والمجتمع»<sup>(١)</sup>.

وربما نكون في حاجة إلى التمييز بين ثقافة مثقفة أو ثقافة عارفة، عالمة، وأخرى ليست كذلك، أي غير عالمة، أمية، جماهيرية، ذلك لأن الأولى تنهض على تأطير معرفي لتجارب الحياة، على تسمية لها وقبض معرفي عليها عبر القراءة والتحليل والاكتشاف والتجريد والتدوين والحفظ في مدونات معرفية، بينما تظل الثانية مسكونة بالمتخيل، وبالوهم، وبالأيديولوجيا المتراكمة طبقات فوقها، وهو ما يجعلها في حاجة

(١) انظر: (إدوارد تايلور: ما الثقافة؟، واليونسكو؟)

إلى تحليل يؤدي إلى امتلاكها معرفيا، وإلى تشذيب معرفي يُكسبها قدرا من الرّشاقة التي تجعلها قادرة على الخطو في محاذاة الثقافة العارفة، والانخراط في نسيجها.

تبدأ الثقافة من لحظتين: لحظة اكتشاف النار ولحظة اكتشاف القنّاع، وليس لأى من هاتين اللحظتين أن تقل أهمية وخطورة عن اللحظة الأخرى<sup>(١)</sup>.

هكذا تكون الثقافة أوسع من مجرد الإبداع الأدبي والفني أو الفكرى، لتصبح حاضنة لإبداعات وابتكارات جديدة ولوسائل وأساليب وأدوات وطرق عيش، مبتكرة أو منقولة، تشبع حاجة ضرورية أو تكون كمالية تتوخى الترفيه أو التزيين أو التجميل، هادفة في كل حال إلى تيسير الأمور وتسيير الحياة وحل المشكلات وحفظ المآثر والمنجزات، وإشباع الرغبات وتلبية الأشواق!

ولعلنا نستطيع، فى ضوء ما تقدّم، أن نقول إن الثقافة، فى جانب مهم من مكوناتها ودلالاتها، هى حقول من الخبرات والتجارب والمنجزات المؤطرة لغويا ومعرفيا والتي يمكن من خلالها تمييز الهويات!

وربما تكون اللغة، بوصفها مؤسسة المؤسسات، هى التى تُحدّد انتماء الأفراد لثقافة معينة، وربما تكون علاقة كل فرد بلغته هى جوهر العلاقة التى تُساعده على تملك ثقافة معينة، وهو الأمر الذى يعنى أن التمكن من اللغة مدخل لا غنى عنه للتمكن من الثقافة، وأن الأنماط اللغوية

(١) مزيد من التفصيل حول هذه الفكرة انظر: عبد الرحمن بيسو: قصيدة القنّاع فى الشعر العربى المعاصر «تحليل الظاهرة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت - عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، الفصل الأوّل «تأصيل المفهوم» ص ٦ ومواضع أخرى.

ليست مجرد أنظمة وأشكال فحسب وإنما هي عوالم بشرية، وبيوت  
مكتنزة بأشكال الحياة، أي بالثقافة.

□□□

## ٢) الثقافة الإسلامية

وهو ما يقترب بنا من مفهوم الثقافة الإسلامية فى هذه الشعوب التى عرفت هذا المفهوم «بتفاعلاته فى الماضى والحاضر، من دين ولغة وتاريخ وحضارة وقيم وأهداف مشتركة بصورة واعية»، نستطيع القول إن الثقافة الإسلامية هى فى عدة وسائل منها: الوسيلة العلمية والفكرية لدراسة وفهم النصوص الشرعية المتعلقة بالعقيدة والشرعة والأخلاق الإسلامية.

الوسيلة العلمية التى تم الوصول إليها عبر التطور التاريخى والتتابع الاجتماعى والسياسى الطبيعى.

الوسيلة العلمية والفكرية لتأكيد أن حصاد هذه الثقافة هى التى تعكس بشكل ما الثقافة والهوية الإسلامية.

الوسيلة العلمية التى تؤكد وحدة المصير تبعا لوحدة السياق الفكرى فى السياق الأخير.

الوسيلة العلمية لتأكيد أن الثقافة بهذا المفهوم تجاوز الأقليات والهويات والأجناس.

الوسيلة العلمية المنفتحة على الآخر لا المنطوية فى الذات.. فالثقافة الإسلامية تمضى فى سياقها بين مصدرين أساسيين: الشرعية والمعرفية، وما يندرج تحت كل منها من مصادر أخرى كثيرة..

ومراجعة تعريفات الثقافة الإسلامية فى الثقافة الورقية أو الرقمية تتحدد عند المصادر الأولية من قرآن وسنة فضلا عن الفقه والتاريخ دون

التنبه لأثر المعاصرة أو تطور الفكر الغربى من عصر النهضة .. وهو ما ينال من ثقافة المعاصرين فضلا عن التأثير الإيجابى .. وهو ما وجدت نفسى أتمهل عنده وأنا بين أنقرة وإستانبول ونيقيا .. إلى غير ذلك من مدن تركيا المعاصرة بكل تطورها الحضارى ..

لقد تخطى التطور الحضارى مراحل المروعة أو ثوراته المتوالية : من زراعية وصناعية ليصل إلى المرحلة الأخطر اليوم تتمثل فى الثورة الرقمية ، ليحاول الإجابة عن سؤال الثقافة - الهوية فى التحليل الأخير ، وهو سؤال الثقافة الإسلامية فى التبلور العلمى الحضارى المعاصر ..

وهو ما سنعى إليه لتعريف مستقبل الثقافة فى بلد كمصر أو تركيا لندل على أن الخيوط الممتدة بين الماضى والحاضر زمنيا أو بين الجنوب والشمال - جغرافيا - يمكن أن تصل بنا إلى هذا المفهوم

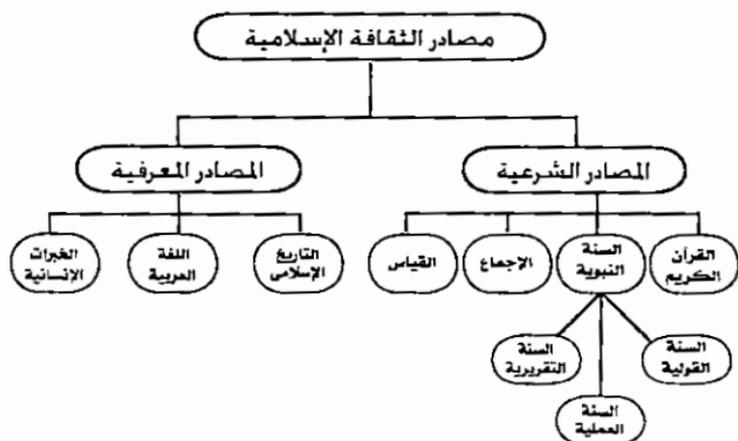
لم يعد التعريف قومى - يتبع أى قطر - أو شعبى يخص شعب من الشعوب ، كما لا يرتبط بأى قومية أو شوفونية بقدر ما ينتمى للفهم العام للهوية الإسلامية فى تعريفاتها الثقافية والحضارية الأشمل ..

وهو ما يتمهل بنا أكثر عند عدة تعريفات تتداخل عبر مساحات المحيط الثقافى وتتماهى بشكل كبير ، مما يدفعنا إلى إعادة النظر فى التعريفات الباطنية ، وهنا تنقسم الثقافة الإسلامية إلى قسمين :

أولاً: المصادر الشرعية ، وهى الكتاب ، والسنة النبوية الصحيحة والإجماع ، والقياس .

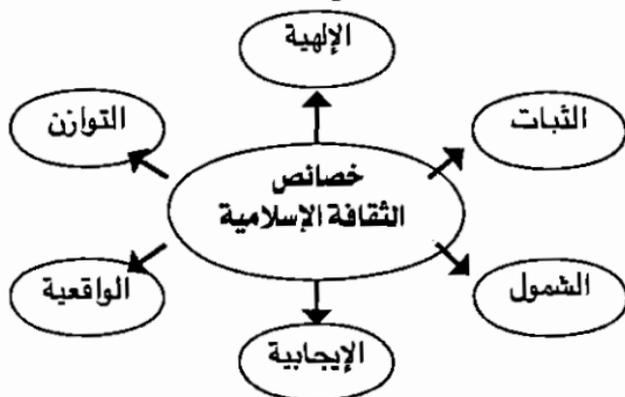
ثانياً: المصادر المعرفية ، وهى التاريخ الإسلامى ، واللغة العربية ، والخبرات الإنسانية النافعة .

وهذه المصادر التي تمضى فى التاريخ والجغرافيا والمعرفة يمكن  
رصدها على هذا النحو :



شكل رقم (٢،١) يبين مصادر الثقافة الإسلامية

وهو ما يصل بنا إلى خصائص الثقافة الإسلامية ومعانيها على هذا  
النحو: لما لذلك من فائدة عظيمة تعود علينا جميعا.



شكل رقم (٣،١) يبين خصائص الثقافة الإسلامية

موقع دراسات إسلامية ، انظر:

[http://www.elc.edu.sa/auto/IslamicStudies101\\_fromMat\\_131107/website/3-introduction-index7b02.html?module=islamic\\_studies\\_101&page=1](http://www.elc.edu.sa/auto/IslamicStudies101_fromMat_131107/website/3-introduction-index7b02.html?module=islamic_studies_101&page=1)

وهو ما يخرج بنا من الإطار العام للعودة إليه أكثر عبر ركيزة الهوية والوعى الجمعى والأقليات وتمركز كل هذه المفاهيم بمؤثرات العولمة التى عرفناها فى المنطقة منذ تسعينيات القرن العشرين.

□□□

## ٢ ثقافة الهوية

الهويّة: لغويا وفلسفيا: فمع أنه لا وجود للكلمة في كل من المصباح المنير والقاموس المحيط ولسان العرب وهي أهم مصادر اللغة العربية.

يُعرّف «المُعْجَمُ الوسيطُ» الصادر عن مَجْمَعِ اللُّغَةِ العربيّة «الهويّة»، فلسفيا، بأنها: حقيقة الشّيء أو الشَّخْص التي تميزه عن غيره. وفي تعريفه لمصطلح «الهو»، من منظور التّصوف، يذكرُ المعجم أنه «الغيبُ الذي لا يصحُّ شهوده للغير كغيبِ الهويّة المُعَبَّرِ عنه كُنْهًا باللاتعُّين، وهو أبطنُ البواطن». ويذهب المُعْجَمُ إلى تحديد معنى آخر للهويّة حين تُضاف إلى الكلمة «بطاقة»، أو تُوصف بالنّعت «الشّخصية»، لتجعلنا نحصل على المصطلح «بطاقة الهويّة» أو «البطاقة الشّخصية»، المتداولين حديثا، فيذكرُ أنّ «الهويّة بطاقة يثبتُ فيها اسمُ الشّخص وجنسيته ومولده وعمله»<sup>(١)</sup>.

(١) مجمع اللغة العربية (الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث): المعجم الوسيط. وهو: والهويّة. وفي أغلب المعاجم العربية القديمة لا نجد تعريفا للهوية. وربما لا نجد في المعاجم القليلة التي عرفتها ما هو أزيد مما أورده المعجم الوسيط. أو أعق منه. وذلك لأنّ معاجمنا اللغوية التي عجزت عن اقتناص الكلمات الجديدة وتسجيلها وتوضيح معانيها. لحظة أنّ توقفت عن ملاحظة تطوّر اللغة عبر صيرورة الحياة منذ ما يزيد على الألف عام. قد عكست تقصير مؤسسات العرب المعنية في هذا المجال وحملت آثار قمر تلك المؤسسات جهودها على إحياء التراث، عبر إعادة طبع المعجم القديمة، أو استنساخها. أو إعادة إنتاجها على أحسن تقدير، وهو الأمر الذي ترك فراغا سعى علماء لغويون بتدوين، ومنتقون ومبدعون مثورون. جالون ومخلصون. إلى ملئه حيث أقدموا على فعل بعض ما كان ينبغي على تلك المؤسسات أن تفعله. وحلوا على كاهلهم عبء الحفاظ على لغة الأمة. وملاحقة تجدداتها!

وفي كتاب «التعريفات» يُعرّف الجرجاني (السيد الشريف علي بن محمد) الهويةَ بأنها: «الحقيقة المطلقة المشتمة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق»<sup>(١)</sup>.

(١) الجرجاني (السيد الشريف علي بن محمد): التعريفات، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٣٨.

إن الجرجاني في كتاب تعريفات عرفها بأنها «الحقيقة المطلقة المشتمة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق» وهذا المعنى يجعل الهوية كمرادف للحقيقة المطلقة في عالم الغيب وهو يختلف عن المعنى الرائج للكلمة اليوم. وعليه ذهب المترجمون العرب القدامى لتوظيف علم الاشتقاق مقارنة مفهوم الهوية، فاشتقوا كلمة الهوية من (الهُو)، فالمعنى الفلسفي للهوية هو ما يكون الشيء هو نفسه، ويقول الفارابي في ذلك «هوية الشيء وعينيته وتشخصه وخصوصيته ووجوده المنفرد له، كل واحد، وقولنا إنه هو إشارة إلى هويته وخصوصيته ووجوده المنفرد له الذي لا يقع فيه اشتراك». وهذا ما يؤكد عليه المفكر المغربي محمد عابد الجابري بالقول بأن معنى الهوية في الفكر الفلسفي العربي «قد استقر ليدل على ما به الشيء هو هو بوصفه وجوداً منفرداً متميزاً عن غيره».

لا يختلف مفهوم الهوية في القواميس الأجنبية عن المفهوم العربي إلا في المحتوى الذي يرتبط بالثقافة، فالهوية رديف الأنا الذي هو غير الآخر، بمعنى أن التعريف الأبستمولوجي للهوية لم يتغير ولكن مشتملاتها أو تعريفها الثقافي والحضاري هو الذي طرأت عليه تغيرات. وقد اختلف الباحثون في الموضوعات المتعلقة بالهوية والشخصية إلى أي علم تنسب، وهكذا تعددت تعريفات الهوية حسب العلم الذي يبحث فيها: علم النفس أو علم الإناسة أو علم الاجتماع، وسنقتصر هنا على تعريفها في مجال علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي. أي سنعالج هنا الهوية الجماعية Collective Identity والهوية بهذا المعنى هي شعور الفرد بالانتماء إلى جماعة أو جماعات معينة، تجانس المجتمع هو الذي يحدد ما إذا كانت الهوية إنتماء لجماعة واحدة أو لعدة جماعات، ففي المجتمعات المتجانسة عرقياً ووطنياً تكون الهوية أكثر انسجاماً لأن الانتماء يكون لنفس الطائفة ونفس العرق أو الاثنية، فيما المجتمعات غير المتجانسة تتعدد فيها الانتماءات مما يخلق تعدداً في الهويات وهذا التعدد يكون حصياً وبناءً حيث تسود ثقافة الديمقراطية ومؤسساتها وقد يكون عامل صراع ويؤسس لطائفة مقيتة حيث تغيب الديمقراطية.

<http://www.palnation.org/vb/showthread.php>

أما قاموس أكسفورد الذى يبدو أنه أحد مصادر تحديث تعريف الكلمات فى المعجم العربية الحديثة، فإنه يُعرّف الهوية بوصفها «حالة الكينونة المتطابقة بإحكام، أو المتماثلة إلى حدِّ التطابق التام أو التشابه المطلق». والكينونة، هنا، تتعلق بالشيء المادى أو بالشخص الإنسانى.

وربما نستخلص من العبارات والأمثلة القليلة التى يُوردها قاموس أكسفورد، أنَّ الأمر يتعلق بالتطابق التام ما بين باطن الشيء وظاهره، أو بتماثل التجليات الظاهرة لأى كينونةٍ مع جوهرها العميق، بلا انقسام أو انشطار مهما ضلَّ، بحيث تتبدَّى الهويَّةُ، فى تراسل مع تعريفها الذى يقترحه الجرجانى أو المعجم الوسيط أو معجم أكسفورد، وفى توافق مع التعريف الصوفى لمصطلح «الهو»، بوصفها مكونة من خصائص الشيء، أو الشخص، المطلقة (أهى المتخيلة والمجردة أيضاً؟)، المشتملة على صفاته الجوهرية التى تجعله مميزاً عن غيره تَمَيِّزاً يُكسبه فرادته وخصوصيته، ويُحدِّدُ الصُّورة التى يحملها فى نفسه عن نفسه، والتى ستؤثِّرُ، بطريقة أو بأخرى، فى تحديد المنظور الذى سيعتمده لإحالة ذاته إحالة موضوعية فى العالم، والذى سيُطلُّ من خلاله على الآخرين ليرسم الصُّورة التى سيكونها فى نفسه، ولنفسه، عنهم.

وربما يكون لآليات عملية تحوُّل النُواة إلى شجرة. أو تحول المجرد إلى مجسد عبر تنزيل الأفكار والقيم المطلقة وقائِعَ عيانية وتصرفات يمكن اقتناصها وإدراكها والإمساك بها، أن تكون ذات فائدة ونفع فى تأويل الصُّورة الاستعارية التى يحاول الجرجانى من خلالها أن يثير فى عقلنا، وربما فى مخيلتنا، شبكة من الدلالات التى تمكننا ملاحظتها

من القبض على المعانى المفهومية المتشعبة التى يَبْثُها مصطلح الهوية، لغويا وفلسفيا، ومن إدراك المكونات الجوهرية التى تُكْسِبُ هذا المصطلح مفهومه العميق ودلالته البعيدة. فما الهوية، فى هذا الضوء، وما هى مكوناتها؟.

### الهوية بنيةٌ مُتَحَوِّلةٌ، وقيمٌ جوهريةٌ قابلةٌ للتنزِيلُ:

ليست الهوية بنية مغلقة وإنما هى بنية مُتَحَوِّلةٌ باستمرار، ولكن على محور ثبات! إنها مصطلح يعكس نفسه تحت مجهر الزَّمنِ ومعاييره، وفى سياق علاقة تبادلية تنهض على تفاعل، متحقِّقٌ أو مكبوح، مع معطيات الوجود ومكونات المحيط، بحيث لا يُمكن التعامل معه بمعزل عن إدراك مناخى تأثره بالسلطة الزمنية للتاريخ، وبمعطيات حركة الحياة وغايات الحراك، أو السُّكون، الثقافى: الاجتماعى، والاقتصادى، والسياسى، والقانونى، إلخ.

وليست الهوية، فى هذا الضوء، واقعا ثقافيا أو مجتمعيًا ناجزا، وإنما هى قيم جوهرية تنزَّلُ فى واقع تتجدد فيه بفعل فهم الإنسان وإدراكه وديناميته، وقدرته على مواجهة مشكلات حياته وعصره، وتخطُّى الضُّرورات التى تحكمه، وتحُدُّ من مدارات حريته، أو هى قيم جوهرية تكون معرَّضةً لأن تفقد جوهريتها إنْ هى جُمِدَتْ أو ماتت، أو فقدت استمرار كينونتها فى مطلق تجوهرت فى رحابه، وذلك إنْ توقَّفت عن أن تكون قابلةً للتنزِيلِ فى واقع الحياة الإنسانية، أو كَفَّ الإنسان عن قراءة رسائل الوجود، أو استمرَّ العيش فى حاضر من الإغراق فى

الجهل، والرَّكون إلى حائط زمن أفقى لا يعرف كيف يكون زمنا حاشدا مؤارا بالحياة، أو تماهى بماض تستحيل استعادته، أو بمستقبل لا يُمكن الوصول إليه!

ولأنَّ الهوية هى القيم المطلقة والخالدة التى تسهم فى صوغ حقيقة الإنسان الممكنة كحقيقة تتأسس عليها إمكانية ذهابه فى رحلة تحمله إلى كمال محتمل؛ ولأنَّ الهوية تُماثل النواة (أو البذرة) من حيث إمكانات تحولهما إلى شجرة أو نبتة، حيث كلاهما جوهر كامن قابل للانخراط فى صيرورة تحوله، فإن الهوية هى ثابت الإنسان وتحولاته، أو هى جوهره المجرد وتجلياته العيانية الممكنة، والمتغيره، والمتحولة فى سياق صيرورة دائمة.

إنها، إذن، حقيقتنا التى تحتاج جهدنا الإنسانى الدؤوب كى تتجسد فى الوجود عبر طموحنا اللاهب وقدرتنا الخلاقة على إحالة ذواتنا إحالة موضوعية فى العالم. وهى قيمنا المتعالية، المجردة، المطلقة، التى تنوق إلى التنزل فى الحياة العملية عبر وقائع فعلية وأنماط سلوك ومواقف وتصرفات، وبرامج عمل تؤسس حقائق حضارية ثقافية واجتماعية وفكرية واقتصادية وسياسية الخ.

وتأسيسا على ذلك، فإن للهوية، باعتبارها منظومة قيم مطلقة وبنية متحولة فى آن معا، وظيفة حضارية تفضى بالإنسان إلى صعود مراقى التطور والتقدم والازدهار، وتنجز أهدافا فى تحفيز مسيرة الرقى الإنسانى، وفى بناء حضارة البشر على نحو يمكن الإنسان من الاستمرار فى رحلة وجودية تحمله من كمال متحقق إلى كمال محتمل.

وتأسيسا على ذلك ، فإن قراءة الهوية ، ومساءلتها ، ليست مجرد عملية تنتمى إلى ترف فكري زائد عن الحاجة ، وإنما هى نشاط إنسانى ضرورى ينبغى له أن يكون دؤوبا كى يسهم فى تجديد الهوية والارتقاء بها والإعلاء من شأنها عبر إحسان عملية تنزيل مطلقاتها فى واقع الحياة الإنسانية : من أنا؟ وكيف صرت على ما أنا عليه؟ ما هى العناصر التى تشكل هويتى؟ ما ثابتهما وما متحولها؟ وعلى أى محور ثابت تحدث تحولاتها؟ وكيف يمكن لمنظومة القيم المطلقة التى تشكل عناصر ثابتة فى هويتى أن تترجم إلى تصرفات وأفعال وأنماط سلوك؟ إلى برامج عمل تعالج مشكلاتى الوجودية (الوطنية والإنسانية والحياتية اليومية) ووقائع تستجيب لضرورات وإشكاليات وجودى ، وشروط واقعى ، وطموحى الإنسانى الهادف إلى توسيع مدار حريتى؟

ومع أن الإنسان فى حاجة إلى أعمال مخيلته كى يحلم بهوية يتطلع أن يكونها ، وكى يرسم لنفسه خطة عمل لمستقبل قابل للتحقيق ، فإنه يحتاج إلى استبعاد ذلك عندما يعمد إلى قراءة الهوية ومساءلتها ، إذ ليس لأى قراءة تتحكم إلى أى نمط من أنماط التفكير الرغائبي ، أو الخيالى الجامح ، أو السكونى الجامد ، إلا أن تأخذ الإنسان بعيدا عن حقيقته ، وتبعده عن معرفة ذاته معرفة يصح أن تعرف بأنها «رأس المعرفة».

وربما نحتاج إلى أن نقرأ «هويتنا» قراءة متوازنة تدرك قوانين التطور والتغير ، وتحلل العلاقات القائمة بين الظواهر المعاصرة والتاريخ والقيم المطلقة المتعالية على الزمان والمكان . وذلك كى نحسن فهم «مفهوم» هذه الهوية ، وكى نؤسس تحولاته الممكنة على تفاعل الحاضر مع الماضى

الحى، ومع آفاق التطور الإنسانى المفتوح، ومع الحاجة إلى تنزيل القيم المتعالية إلى وقائع حية.

ومن الحق أن معرفة الذات الفردية والجماعية معرفة عميقة ومتشعبة تفضى إلى تصفيتهما من الوهم والإيديولوجيا والأخيلة الزائفة والجموح الفارغ، إنما هى القاعدة التى يمكن أن يتأسس عليها الكلام على الهوية بوصفها ثروة حضارية. وبهذا المعنى، فإن الهوية ليست مطلقاً يسبح فى فضاء بلا هوية، وإنما هى «ذات إنسانية»، فردية أو جماعية، تنصهر فى «ذات ثقافية» تقوم على التعدد والوحدة، وعلى التحول الدائم على محور ثبات، تماماً مثل القناع الذى هو «بنية عميقة، أو منظومة علاقات ثابتة ومتحولة يمكن إدراكها من خلال المحور الثابت الذى تتحرك عليه تحولات ترسخ دلالة أن الهوية فى تخلق مستمر، وأن الذات لا تجد حضورها إلا بانفتاح الأنا على ذات تتجسد فى آخر سواها»<sup>(١)</sup>. ويلاحظ أن العديد من الدراسات المعاصرة تجمع على أن الهوية بمفهومها العام تظل مجموعة الخصائص التى يمكن للفرد عن طريقها أن يعرف نفسه فى علاقته بالجماعة الاجتماعية التى ينتمى إليها والتى تميزه عن الأفراد المنتمين للجماعات الأخرى. وهى سمات لا تتكون صدفة تنسج نفسها فى التاريخ العربى عبر التراث الإبداعى (الثقافى والاجتماعى)، وهو ما يتردد فيه تعبيرات كثيرة من مثل: الرموز والعادات والتقاليد واللهجة أو اللغة، فضلاً عن المعنى الجمعى للأساطير والقيم والتراث الثقافى.. وما إلى ذلك

(١) عبد الرحمن بسبو: قصيدة القناع فى الشعر العربى المعاصر، المقدّمه، ص (ج، ح).

ورغم أن مفهوم الهوية يتردد كثيرا في الأدبيات المعاصرة، يظل المعنى العام هنا هو التفرد بكل ما يتضمنه التفرد هنا من عادات وأنماط سلوك وميل وقيم ونظرة إلى الكون والحياة في المعنى الذي نعثر عليه عند العديد من المفكرين ويعرفها البعض بأنها «مركب» من العناصر المرجعية والمادية والذاتية المصطفاة التي تسمح بتعريف خاص للتفاعل الاجتماعي ويفسرها البعض الآخر بأنها مركب من عناصر فهمي بالضرورة متغيرة في الوقت ذاته تتميز فيه بثبات معين، مثل الشخص الواحد يولد ويشب ويشيخ وتتغير ملامحه وتصرفاته أحيانا ذوقه، لكنه يبقى هو نفس الشخص وليس شخصا آخر ويصل ثالث إلى تعميق المعنى فهمي اسم الكيان أو الوجود على حاله، أي وجود الشخص أو الشعب أو الأمة كما هي بناء على مقومات ومواصفات وخصائص معينة تمكن من معرفة صاحب الهوية بعينه، دون اشتباه مع أمثاله من الأشباه .

وهو ما يصل بنا إلى المعنى المركب للهوية الثقافية لدينا من أنها حصيلة من المشترك الثقافي من العقيدة الدينية واللغة والتراكم المعرفي وإنتاجات العمل والفنون والآداب والتراث والقيم والتقاليد والعادات والأخلاق والتاريخ والوجدان، ومعايير العقل والسلوك، وغيرها من المقومات التي تتميز في ظلها الأمم والمجتمعات . وليست هذه العناصر ثابتة، بل متحركة ومتطورة باعتبارها مشروعا آنيا ومستقبليا يواكب مستجدات العصر؛ وهي قابلة للتأثير والتأثر، وكما يوجد قدر كبير من الثقافة إنساني مشترك نتيجة التواصل والتفاعل بين ثقافات الأمم المختلفة، يوجد قدر خاص يحفظ هوية مجتمع من المجتمعات .

إن مفهوم الهوية يثير جدلاً واسعاً في صفوف المثقفين ليس فقط في ما يختص بتعريف المفهوم، بل حتى في ما يتعلق بوجوده، حيث يتبادر إلى الذهن أن الهوية هي شيء محسوس يمكن وضع اليد عليه وصياغته ضمن تعاريف محددة. وأن هناك شيئاً محدداً يمكن أن نسميه الهوية لمجتمع ما. و لكن الأمر أكثر تعقيداً مما يبدو للوهلة الأولى. وفي السياق الأخير تبدو «الهوية مفهوم مجرد أوبنية ذهنية لا وجود له خارج الواقع الاجتماعي المعاش، ذلك الواقع الذي تشير إليه «الهوية» باعتبارها بطاقة يحملها كل منا في محفظته، حيث الهوية أمر واضح ومحسوس لا تشكل معضلة ولا تمثل هاجساً، فهذا محمد بن فلان بن فلان، ذكر، مولود في مدينة كذا عام كذا من دولة كذا يعمل في مهنة كذا. والهوية في هذا المستوى هي ممارسة يومية مكتسبة. بعكس الهوية المتسامية والمتعالية التي تدخلنا في دهاليز السياسة والتاريخ والاجتماع والضمير الجمعي وتفرض نموجاً مجرداً يكتسب صفة الديمومة والثبات.»<sup>(١)</sup>

**وقد يكون من المهم أن نشير - في هذا السياق - إلى مفهوم العولمة**

ساد هذا المفهوم في التسعينيات من القرن الماضي، حيث بدأ هذا المصطلح للإشارة بدون تمييز إلى روابط عابرة للقومية Transnational وخاصة الاختراق الاقتصادي للأسواق الخارجية، بينما ينزع الاستخدام

(١) لدينا العديد من المراجع والمصادر في تعريف الهوية، انظر على سبيل المثال :

- محمد عابد الجابري. المسألة الثقافية. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، (١).

- المؤتمر العلمي الثاني - الوطن العربي وتحديات العولمة د. أحمد عوده القرارة جامعة

الطفيلة التقنية - كلية العلوم التربوية

الأكاديمي من جهة أخرى، ليضيف إلى البعد الاقتصادي بعدا سياسيا يتمحور بصورة رئيسية، حول مسألة سيادة الدولة، كما يضيف مصطلح «العولمة» إلى هذين البعدين بعدا ثالثا وهو البعد الاجتماعي والثقافي.

ويرى البعض (Schol) أن «العولمة عملية تتطلب زوال المسافات والحدود بين الدول في العلاقات الاجتماعية بينها» ( )، وفي هذا السياق يؤكد هيجوت Higgott أن «العولمة» لا تولى أهمية للأرض ولا للحدود، بينما المحلية تعززها «العولمة» موسعة للحدود، والمحلية صائنة لها. والعولمة جاءت في اللسان العربي من «العالم» ويتصل به فعل «عولم» على صيغة «فعل» وهي من أبنية الموازين الصرفية العربية، أما في الاصطلاح «العولمة» تعنى جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من المحدود إلى اللامحدود الذي ينأى عن كل مراقبة.

أما العولمة من المنظور العربي الإسلامي فالبعض يعرفها بأنها «اجتياح الشمال للجنوب، أي اجتياح الحضارة الغربية - المتمثلة في النموذج الأمريكي - للحضارات الأخرى أو أنها القسر والقهر والإجبار على لون من الخصوصية، يعوله القهر ليكون عالميا».

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف «العولمة» إجرائيا بأنها «عملية تهدف إلى هيمنة الفكر والثقافة الغربية على الثقافات الأخرى بدعوى التعاون والتواصل وإزالة الحدود والمسافات بين الدول والشعوب» .

□□□

أردنا هنا أن نؤكد على بدهية - هي البدهية الرئيسية - في البحث عن الذات الخاصة بنا، ونقصد بها هذه البدهية التي يمكن أن نعثر فيها على الهوية لتكون حاصل جمع قيم كثيرة من هوية العروبة أو هوية الأقليات .. إلى غير ذلك مؤكدين ومعززين فكرة المشترك الديني والسياسي لتأكيد قيمة الوعي بالهوية الشرقية التي تحدد في منطقتنا هنا..

وعلى هذا النحو، يكون علينا أن نتعرف إلى نسيج العديد من القضايا منها على سبيل المثال :

- ثقافة الأقليات
- ثقافة العروبة
- المشترك - الثقافة الدينية
- المشترك - الثقافة السياسية

## ④ ثقافة الأقليات

تمثل العلاقة بين الهوية والأقليات فى المنطقة أهم تجليات البحث عن «المشترك الثقافى» فى المنطقة - والهوية هنا تفهم فى الإطار الذى تتواجد فيه - بالفعل - فى المنطقة فلدينا أقليات كبيرة متنوعة بأصولها أو ثقافتها أو ديانتها، فمن الصعب أن نجد فى دولة مجتمعاً أحادى الدين واللغة، ولا يودى وجود أقلية دينية أو عرقية أو مذهبية بالضرورة إلى قيام معضلة سياسية وإلى بداية حرب أهلية وعبوراً فوق تعريفات كثيرة للأقليات يمكن التمهّل عند التعريف الذى يقدمه سعد الدين إبراهيم، فى كتابه تأملات فى مسألة الأقليات، مجموعة من التعريفات من بينها التعريف المأخوذ من الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية والذى جاء فيه أن «الأقلية هى جماعة من الأفراد يتميزون عن بقية أفراد المجتمع عرقياً أو دينياً أو لغوياً».

وهنا نحن أمام مجموعة من التعاريف الآخذة بالأقليات كمجموعة بشرية تختلف عن الأغلبية فى واحد أو أكثر من المتغيرات التالية: الدين أو اللغة أو الثقافة أو السلالة.

وهنا التعريف يقترب من تعريف الموسوعة البريطانية، كونها تعرف الأقليات بأنهم «جماعة من الأفراد يتميزون عرقياً أو دينياً أو لغوياً أو قومياً عن بقية الأفراد فى المجتمع الذى يعيشون فيه».

وتعرف الأقلية من الناحية السياسية «بأنها جماعة تشترك فى واحد أو أكثر من المقومات الثقافية أو الطبيعية أو عدد من المصالح التى تركزها تنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل وينشأ لدى أفرادها وعى بتمييزهم فى

مواجهة الآخرين، نتيجة التمييز السياسى والاجتماعى والاقتصادى  
ضدهم، مما يؤكد تضامنهم ويدعمهم».

ولا مانع هنا من إضافة تعريف الموسوعة الأمريكية للأقلية «بأنهم  
جماعة لها وضع اجتماعى داخل المجتمع أقل من وضع الجماعات  
المسيطرة فى نفس المجتمع وتمتلك قدراً أقل من النفوذ والقوة وتمارس  
عدداً أقل من الحقوق مقارنة بالجماعة المسيطرة فى المجتمع، وغالبا  
ما يحرم أفراد الأقليات من الاستمتاع الكافى بحقوق مواطنى الدرجة  
الأولى».

وعلى هذا النحو نصل فى السياق الأخير إلى أن الأقلية هى مجموعة  
قومية أو اثنية أو دينية أو - حتى - لغوية تختلف عن المجموعات  
الأخرى الموجودة داخل الدولة ذات سيادة<sup>(١)</sup>.

ومما سبق يتضح لنا صعوبة إيجاد تعريف مرض عموماً للأقليات، ولكن  
هناك مجموعة من المعايير اتفق المجتمع الدولى عليها فى تعريف الأقلية  
نوردها لأهميتها، هذه المعايير تشمل مجتمعه جميع الأقليات وهى:

(١) يلاحظ تكرار التعريفات فى عديد من المراجع ويبقى بأن هناك معيارين لتوصيف  
وتعريف الأقليات، الأول معيار ديناميكى متغير، يتعلق بالحقوق والمساواة والمشاركة وهى أركان  
المواطنة، بناء عليه تعريف الأقلية إذا كان هناك انتقاصاً لحقوق المواطنة فى أحد أركانها  
أو جميعها لجماعة ما فى وقت ما فى مجتمع ما.

ولكننا نرى بأنه بموجب هذا المعيار فإن فئات متعددة يمكن إدخالها ضمن نطاق الأقليات،  
وبرغم أن المعيار لا يتعلق بالعدد وإنما بوضعية الحقوق، فقد تكون الجماعة الأقل عدداً هى  
المسيطرة كما كان حال سيطرة الأقلية البيضاء فى جنوب إفريقيا سابقاً، وسيطرة السنة فى  
العراق إبان فترة حكم صدام حسين، وسيطرة الأقلية العلوية الآن فى سوريا.  
والثانى معيار ثابت، يتعلق بالتمايز الظاهر لجماعة ما تشكل أقلية عددية، سواء كان هذا  
التمايز فى العرق أو الدين أو اللغة أو الشكل واللون أو الثقافة.

١- أعدادها: من الواضح أن الأقليات يجب أن تقل عددا عن بقية السكان الذين يمثلون الأغلبية، و لكن قد تكون هناك حالات لا تمثل فيها أى جماعه أغلبية، و يحدث أن يكون حجم الأقلية على درجة من الكبر تسمح لها بتكوين خصائصها المميزة، وغنى عن القول أنه لا يجوز أن تتعرض أليه أقلية، مهما كان صغر حجمها لأى شكل من أشكال المعاملة السيئة أو التمييز، و أن أفرادها يجب أن يتمتعوا بالأحكام العامة لحقوق الإنسان المنصوص عليها فى القانون.

٢- عدم هيمنتها: لا بد من أن تكون الأقلية فى وضع غير مهيمن يبرر توفير الحماية لها، فهناك أقليات مهيمنة لا تحتاج إلى حماية، بل إن بعض الأقليات المهيمنة تنتهك بشكل جسيم فى بعض الأحيان مبادئ المساواة.

اختلافها فى الهوية الاثنية أو القومية: فى اللغة أو الدين، فالأقليات لها سمات اثنية أو دينية أو لغوية ثابتة تختلف عن سمات أغلبية السكان فى الدولة، ومن المتفق عليه عموما أن أفراد الأقلية يجب أن يكونوا من مواطنى الدولة التى يعيشون فيها.

٣- مواقفها الفردية: لأفراد الأقلية سبيلان للتعبير عن هويتهم: الأول هو مشاركة الجماعة رغبتها القومية فى الحفاظ على خصائصها، الثانية التعبير عن الهوية، «أى ممارسة الاختيار بين الانتماء إلى الأقلية أو عدمه»، فبعض الأفراد قد يفضل الاندماج فى أغلبية السكان، وهذا حقه، و لا يجوز للأقلية أو الأغلبية وضع العراقيل فى طريقهم، والبعض الآخر يفضل التمتع بحكم ذاتى أو تقرير المصير إذا كانت أوضاعه مهياة».

وهو ما يقترب بنا من الأقليات فى المنطقة العربية قبل أن يتسع محيط الدائرة من المنطقة العربية بثقافتها الإسلامية إلى المنطقة الشرقية فيما أطلق عليه «الشرق الأوسط». المنطقة التى تتسع فى الشمال وفى الجنوب وتحمل - فى الغالب - هذه الثقافة (الهوية الإسلامية) والتى يتماهى فيها العديد من الأقليات.

وهو ما يقترب بنا من هذه العلاقة العضوية المؤكدة - فى انحسارها أو إفاضتها - لصالح الثقافة العربية بمفهومها «المشترك» الإنسانى. الجزيرة العربية كانت موطن شعوب متعددة تتكلم بلغات، هى والعربية من أصول واحدة، وتطورت لغاتها بعد خروجها من الجزيرة، وبقيت العربية أقرب إلى الأصل. ثم تعربت تلك الشعوب بصورة تدريجية، ودون ضغوط أو إكراه. كما دخل قسم كبير من تراث الأقليات فى الحضارة العربية والإسلامية - وشهدت مرحلة ازدهار الحضارة الإسلامية، اتخاذ العربية لغة رسمية، ما ساعد فى انتشار اللغة العربية الأدبية إلى جنوب الجزيرة إضافة إلى شمالها.

بيد أنه على أثر سقوط الحكم العثمانى برزت مشكلة الأقليات بصورة حادة فى المنطقة العربية والبلقان إثر انهيار الحكم العثمانى حيث كانت السلطنة العثمانية تميز بين الطبقة الحاكمة والرعايا، مما أثر أكثر فى تفكك وانهيار الدولة العثمانية وهنا سعى الاستعمار الأوروبى إلى إثارة نعرات الأقليات مستخدماً فى ذلك منطق فرق تسد، كما عجزت معظم الدول العربية بعد الاستقلال عن احتواء التميزات الثقافية والاختلافات الجماعية لمجتمعاتها عبر اتجاهها إلى ضرب الديمقراطية وازدراء حقوق

الإنسان، والاستناد إلى شرعية منقوصة قوامها تثير التمييزات الثقافية بين أبناء البلد الواحد لتقليد جماعة معينة على حساب الجماعات الأخرى والقيام بممارسات تمييزية ضدها بعدم إعطائها وضعاً متساوياً مع الغالبية في ميدان المشاركة أو التوزيع العادل للثروات مستخدمة في ذلك وسائل العنف والإكراه والعزل».

ويمكن القول هنا إنه يوجد في الوطن العربي أقليات متنوعة تصنف ضمن خانة الأقليات، منها من يعد بعشرات الملايين مثل الأكراد، حيث يقدر عددهم بحوالي ٢٥ مليون كردى، والأقباط في مصر ويقدر عددهم بعشرة ملايين، هناك الأمازيغ في دول شمال أفريقيا، ويقدر عددهم بأكثر من عشرين مليون، كما أن خارطة الأقليات في الوطن العربي، تضم عدداً كبيراً من الطوائف المسيحية، والإسلامية، واليهودية، والصابئة، وجماعات العبادات المحلية في جنوب السودان، كما أن هناك أقليات عرقية كالأرمن، الشركس، والتركمان، والشيشان، وبقايا الجاليات الأوروبية، وغيرهم، وإجمالاً يشكل المسلمون العرب السنة والشيعية غالبية سكان العالم العربي. البالغ عددهم قرابة ثلاثمائة مليون عربي.

وكما أسلفنا، فلا تزال معظم الأقطار العربية تحرم مواطنيها من الأقليات من أبسط حقوقهم، بل وتتهمهم بضعف ولائهم للدولة، أو برغبتهم في الانفصال، غير أن تلك الحكومات تنسى - أو تتناسى أن الأقليات هي جزء من النسيج الاجتماعي في بلادها، ولها ما للأكثرية من الحقوق والالتزامات، فاستتثار الأكثرية بالسلطة، ورفضها للآخر

المتمثل بتلك الأقليات . من خلال حرمانها من أبسط حقوقها الإنسانية «ممارسة لغاتها أو التمتع بإبداعات ثقافتها وملامح فولكلورها ...» ، هي التي تدفع تلك الأقليات العرقية والدينية والمذهبية ، إلى التمرد على الأغلبية ، والتظلم من استبدالها وطلب المعونات الخارجية .

ولعل مقارنة مع الأقطار الأوروبية تشير بأنها قد استطاعت أن تحل مشكلة الأقليات منذ منتصف القرن العشرين بالاعتراف بحقوق تلك الأقليات ، السياسية والثقافية ، فى إطار الديمقراطية والتعددية ، شرط ألا يودى ذلك إلى إلحاق أجزاء من تلك الدول الأوروبية بدول الجوار بحجة حق تقرير المصير أو التمتع بفضائل الفيدرالية الديمقراطية ، لاسيما وأن الاتحاد الأوروبى - بتشكيلته الحالية - قد حل هذه المعضلة بجمع شتات كل الأقليات ضمن دولة الاتحاد .

إن الاضطهاد والاستبعاد الممارس على الإنسان العربى ، يشير إلى عدم تمتع معظم المواطنين العرب بحقوقهم ، ولا شك بأن أوضاع الأقليات ، فى صورة كهذه يدل على مدى التمييز والاستبعاد الذى يمارس ضدها ، ولعل نظرتها تظل قاصرة وإن كان طموحها أن تحظى بما تحظى به الأغلبية المسحوقة أيضا ، ومن المفترض أن يتلاحم هدف الأغلبية مع هدف الأقلية فى السعى إلى انبثاق إرادة مجتمعية قادرة على فرض واقع ديمقراطى حقيقى ، ينعم فيه جميع المواطنين بالحرية والعدل والمساواة واحترام حقوق الانسان .

«إن الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وجهان لعملة واحدة ومكملان لبعضهما ، فهما ركائز دولة القانون ، التى تعتمد على الحوار والتسامح

والمساواة، لكي تستطيع تحقيق الصالح العام والعدالة الاجتماعية للجميع، كما إنهما تكرسان الولاء الجغرافي للهوية الوطنية الديمقراطية باعتبارها أساس الانسجام الاجتماعى، والحل الديمقراطي المأمول لمشكلة الأقليات فى الدولة والمجتمع العربى عموماً.».

وبحكم الظروف التاريخية والسياسية تعيش الأقليات حالة قلق وخوف على مصيرها ومستقبلها، لذلك فهى فى حالة توتر دائم تزداد طرداً مع القمع والبطش فى ظل أنظمة استبدادية تضرب بعرض الحائط مبادئ وقيم حقوق الإنسان، والأشد خطراً عندما يحاول نظام الاستبداد توظيف الأقلية بمفهومها الاثنى والطائفى والقومى بمواجهة الأغلبية، والتي تنجح بسبب النظرة التمييزية الضيقة من مجتمع الأكثرية، التي يغلب عليها نظرة تقوم على أساس مواطن من الدرجة الثانية أو الثالثة. فالنظام الاستبدادى - يودى إلى ضرب الوحدة الوطنية، من ثم تفكيك الولاء للوطن، فالولاء فى ظل أنظمة وطنية ديمقراطية تحترم الإنسان يكون للوطن، وفى نظام الاستبداد يوضع الإنسان على الرف، ويسود قانون الغاب، وتقسم ولاءات الناس عنوة إلى ولاءات ما قبل وطنية، إلى ولاء للعشيرة أو الطائفة أو المذهب، حتى يفقد الوطن مضمونه، والمجتمع تلاحمه، مرتداً به فى ظل غياب كلى للقانون إلى مجاهل القرون الوسطى.

وتجدر الإشارة إلى أن خصوصيات كل قطر عربى أفرزت مشاكل ومعطيات متفاوتة تشير إلى انفجار مشكلة الأقليات، فى بعض الدول العربية وإلى بوادر ظهور أزمة الأقليات فى مجتمعات أخرى ونظراً لتعدد الأقليات وبالتالي تعدد مشكلاتها، سنشير إلى مثالين حول أوضاع

الأقليات في المجتمع العربي.

وكى لا يكون عرضنا لقضية الأقلية وعلاقتها بالمشترك الثقافي بالمنطقة لابد من التمهّل أكثر عند هذه العناصر التي تمثل فسيفساء لامتناهية من هذه الأقليات، تبدو في الرؤية القريبة متنافرة في حين يؤكد المنظر العام على هذا «المشترك الثقافي» وحتميته، وهو ما نتمهل فيه عند أمثلة عديدة نعرفها جميعا في المنطقة، وبرغم أن هذه الأمثلة تتمدد إلى تركيا في الشمال وإلى أقصى السودان في الجنوب، فإن نظرة عامة إلى هذه الظاهرة في المنطقة العربية تضع بين أيدينا خطوطا عريضة لهذه الظاهرة<sup>(١)</sup>.

(١) أمامنا أمثلة عديدة لهذه الخطوط أو التماذج منها.

النموذج السوري: «يتميز المجتمع السوري بوجود فسيفساء عرقية ودينية ومذهبية، فالسنة العرب يشكلون ٧٠٪، والسنة الأكراد حوالي ٨٪ وأقل من ١٪ من السنة الشركس، وتبلغ نسبة الشيعة من العرب وسواهم ١٪، بينما يشكل العلويون العرب من ٨ إلى ٩٪، أما الدرّوز فتبلغ نسبتهم من ٢ إلى ٣٪، وهناك أقل من ١٪ من أقليات أخرى كاليزيدية والإسماعيلية وعدة آلاف من اليهود. أما المسيحيون الأرثوذكس فتبلغ نسبتهم حوالي ٨٪».

تعرض حقوق الأقليات في سوريا لعدد من الانتهاكات لحقوقهم، وتشكل حالة الأكراد المجردين من الجنسية والمكثومين، أكثر الحالات انتهاكا سافرا لحقوق الإنسان وللدستور السوري وللموثيق والعهود والاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها سورية، حيث جرد آلاف من المواطنين الأكراد من جنسيتهم، بموجب الإحصاء الاستثنائي عام ١٩٦٢ في محافظة الحسكة، ومع مرور ٤٣ سنة تضاعف العدد، وكرس مشاكل اجتماعية واقتصادية وقانونية وسياسية، وثقافية. وحاولت السلطة الحاكمة احتواء أقليات ما تلاقيا للقلقل، كالأكراد التي حاولت «تعريب» مناطق وجودهم الكثيف، أو القبول ببعض نشاطاتهم ضد العراق وتركيا، انطلاقا من أراضيها، مما قرب بعضهم من دمشق.

إلا أن هذا لا يمثل الصورة كاملة، إذ يتعرض الأكراد لاعتقالات بدون مبرر، ويحظر نشاطهم الحزبي، إضافة إلى حرمان بعضهم من الجنسية، ليس آخرها ما تعرض له المواطنون الأكراد من اعتقالات وتعذيب إثر أحداث القامشلي».

وتؤكد منظمة العفو الدولية بأن هناك توجها جديدا وخطيرا، في سوريا: حيث قبض على مئات =

=الأشخاص لأسباب سياسية، وكان معظمهم من الأكراد، كما يتم تعذيب المعتقلين السياسيين والجنائين، بما في ذلك الأطفال. وتُوفى ما لا يقل عن تسعة أشخاص من جراء ذلك، حسبما ورد، وبينهم خمسة أكراد.

إن علاقة الأقليات بالسلطة الحاكمة، خاصة إذا ما تحالفت معها، من شأنها أن تضعف التلاحم الطبقي وتؤثر سلباً على نزوع الفئات للتنظيم على أساس طبقي، وبالتالي على ميزان القوة ما بين المجموعات المستغلة والمستغلة من ناحية، والدولة من ناحية أخرى، إضافة إلى أن هذا السلوك قد يقوض فرص الاندماج الاجتماعي.

ويقدم العلويون مثلاً واضحاً على هذا الأمر، فهذه الطائفة التي كانت من أكثر شرائح المجتمع السوري يؤساً، لم تنجب الرئيس فحسب، بل أنجبت أيضاً جزءاً كبيراً من النخبة، فانطلقت بذلك من آخر الصفوف إلى القمة، محتلة مراكز قوية في الجيش وأجهزة الأمن والحرف المهنية والحزب، بل وفي كل مؤسسة في جميع أنحاء البلاد. وهو ما أغضب الكثير من السوريين الذين شرعوا يعتقدون أن للعلويين رعاية وتفضيلاً أكثر من اللازم.

٢- النموذج اللبناني و فمئذ نشوء لبنان وحتى الآن لم تتوقف السجلات الضمنية والعلنية بين مجمل الفرقاء المختلفين على هوية لبنان، لدرجة وقوع الحرب الأهلية، ووجود الصراع الدائم بين مختلف الأقليات، لدرجة أصبحت فيها حقوق الإنسان والحرية والسيادة في هذا السجال الطائفي إلى كلام حق يراد به باطل، لأن الحرية لا تستقيم في ظل صراع الطوائف والهويات وتصبح ترجمتها الوحيدة هي حق الطائفة في إبلاء شروطها على الطوائف الأخرى، حيث لكل طائفة مفهومها الخاص لحيثيتها، ولكل طائفة قراءتها الخاصة للديمقراطية وهذا هو الحاصل في لبنان أمس واليوم، ويؤكد المفكرون بأن الطائفية هي أشرس أعداء الحرية والديمقراطية، ولا قيامه لمجتمع حر إلا في ظل نظام مدني ديمقراطي.

لقد تحولت الطائفية في اللغة السياسية العربية من ظاهرة تاريخية اجتماعية إلى لعنة أبدية، وعادة مجتمعية لا يعرف أحد كيف يمكن احتواء تأثيراتها السلبية، ولا التخلص منها، وأصبح الخوف من تفجراتها المحتملة عقبة أمام تطور المناقشة السياسية نفسها، فهي فتنة نائمة والحديث فيها بأى شكل جاء لا يمكن أن يكون إلا إيقافاً ملعوناً لها وإطلاقاً لبراكينها الكامنة، ولا يعادل الكره الذي تراكمه الثقافة السياسية العربية ضدها، بكل تياراتها اليسارية واليمينية، الاستبدادية والديمقراطية، سوى الخوف من التأمل الموضوعي فيها وفي أسباب بقائها وانتشارها. ولذلك استقر السلوك العربي على نوع من السكيزوفرنيا أو الانقسام في السلوك السياسي إزاءها. وهكذا نجد الفرد الذي لا يكف عن إدانة الطائفية والتبرؤ من شروطها لا يتردد في أغلب الأحيان من الانصياع لقانونها والاندفاع في أحيان أخرى، بإرادته وأحياناً من دون إرادة، وراء رهانات وتلاعبات وحسابات طائفية لا حدود لها .

وعبورا فوق هذه العلاقة المشار إليها بين الهوية والأقليات يتأكد لنا أن حالة التماهى والتعاون تبدو بين المفهومين فى إطار الهوية الوطنية التى يمكن ترجمتها فى «المشترك الثقافى».

= والمجتمع العربى عموما شنى بأمثلة كثيرة لانتهاك حقوق الأقليات: فمشاكل السودان والجزائر والعراق، خير شاهد أيضا على تنامى مشكلة الأقليات، وبالتالى تنامى الضغوط والتدخلات الأجنبية بحجة وقف انتهاكات حقوق الإنسان، وحقوق هذه الأقليات، وإن كنا نعتقد فعلا بأن هناك انتهاكات لحقوق الأقليات فى العالم العربى، إلا أننا نقر أيضا بأن الأقليات نفسها يمكن أن تساهم فى انتهاك حقوقها وحقوق الآخرين، وظهر ذلك فى المثالين السورى واللبنانى بشكل جلى.

بيانات توضح نسبة الأقليات فى عدد من الدول العربية:

العراق، المسيحيون غير العرب ٣٪، الصابئة المندائيون أقل من ١٪، الأكراد ١٨٪، الإيرانيون ١٥٪، التركمان ٢٪.

سورية: العلويون ١٠٪، الدرزي ٤٪، الإسماعيليون ٧٪، المسيحيون غير العرب ٣٪، الأكراد ٤٪، الترك ١٪، الشركس ١٪.

الأردن، المسيحيون ١٥٪، الشركس ١٦٪، الشيشان أقلية ضئيلة، الأرمن ٥٪، الأكراد ٣٪، التركمان ١٢٪.

لبنان: الدرزي ٦٪، العلويون أقل من ١٪، المسيحيون العرب ٣٣٪، المسيحيون غير العرب ٥٪، الأكراد ١٪، الترك أقل من ١٪.

مصر: النوبيون ٢٪، البجا (ومنهم البشارية) أقل من ٥٪، البربر (السيويون) أقل من ٥٪، أفارقة، وعجزة ٢٪، الأقباط ٩٪.

السودان: البجا ٦٪، البوسا ٤٪، النوبيون ٣٪، الفور ٢٪، شعوب صحراوية أخرى ٤٪، القبائل النيلية وشبه النيلية ١٦٪، البانتو ٢٠٪، الوثنيون (كلهم من غير العرب) ٢٥٪، المسيحيون ٥٪.

الجزائر: المسيحيون العرب أقل من ١٪، البربر السنة (أهمهم الشاوية والقبائليون والشلوح) ٢٦٪ - الأمازيغون (المزايغون، وهم من البربر) أقل من ١٪، الطوارق (بربر سنة من البدو الرحّل) أقل من ٥٪ - المسيحيون البربر (خصوصاً فى جبال القبائل) أقل من ١٪.

المغرب: البربر ٣٦٪، الطوارق (بربر من البدو الرحّل) أقل من ١٪، اليهود ٢،٠٪، الأوروبيون (الأغلبية مسيحيون) ١٪، الأفارقة (الزنج) أقل من ١٪.

موريتانيا: المولدون (عرب وبربر) ٤٠٪، الأفارقة الزنج ٢٠٪، البربر (بمن فيهم الطوارق) ٢،٥٪.

وتتأكد هذه الهوية - المشترك الثقافي - فى هذه المفاهيم عن غيرها من مفاهيم الانتماء والولاء المختلفة والكثيرة، فى أنها حالة سياسية وإرادية خالصة، تتسم بطبيعتها الجماعية حصرا، وتقوم على الاتفاق وعن وعى تام بين سكان إقليم معين، على العيش معا فى مجتمع سياسى يتمتع بالسيادة الكاملة، يشترط هذا الاتفاق الإجماع على عناصر أساسية فى مقدمتها الإقليم المعرف والمحدد، والحكومة الواحدة والقانون الواحد الذى يسرى على جميع السكان.

فالهوية إذن ليست شىء ساكن، ولا تتكون فقط نتيجة الرغبة فى العيش والبناء المشترك، ولكن نتيجة للعيش فى ظل وضع موضوعى أنشأه التاريخ وأكده التطور السيسولوجى..

ويرى معظم المثقفين العرب على اختلاف توجهاتهم بأن حل قضية هوية الأقليات لا يمكن إيقافه إلا بنضال مشترك من أجل دولة حرة مدنية وديموقراطية لكل مواطنيها «سواء الدولة القطرية أو دولة الوحدة»، فيها حقوق متساوية سياسية واقتصادية وثقافية لكل الجماعات الإنسانية، حيث يلعب وجود هوية وطنية جامعة واندماجية أو غيابها، دورا مركزيا فى نظرة الأقليات بتنوعاتها المختلفة، إلى تعريفها لنفسها وعلاقتها ببعضها البعض، علاوة على الدولة وشرعيتها، بالمقابل يلعب المجتمع المدنى دورا رئيسيا فى بلورة وعى طوعى، باتجاه مجتمع وطنى قائم على المساواة، أو نحو «تمييز إيجابى» للأقليات، أى المضى نحو مجتمع سياسى ومدنى، لا يحتكر الـ (أنا) ويتوقع داخلها، بل يوسع مفاهيمه ليقتبل الآخر ويعترف بحقوقه.

ويمكن التمهّل عند عديد من المصادر المهمة فى العصر الحديث  
لنتمهّل أكثر عند علاقة ظاهرة الأقليات بالواقع (مصادر)  
فى ضوء تنوع الأقليات، ومشكلاتها، والتكوينات القومية والدينية  
والمذهبية وثقافتها فى البلدان العربية، والتدخل والتعدد فى انتماءاتها،  
فهل ثمة معالجات ممكنة ومتوازنة وواقعية، يمكن الأخذ بها لحل قضية  
الأقليات فى بعدها الوطنى؟! برأينا المستخلص من مجموع الدراسات  
التي تم الاطلاع عليها نرى التالى:

- حل موضوع الأقليات لا يمكن أن يتم إلا فى إطار دولة ديمقراطية،  
يتم فيها منح جميع الأقليات القومية حقوقها الاقتصادية والاجتماعية  
والثقافية والسياسية، و تكريس احترام حقوق الأقليات باعتبارهم  
مواطنين متساوين فى الحقوق كافة دون أى استثناء لحق سياسى  
أو ثقافى أو غيرهما من بقية الحقوق الأخرى، كما «أن ميثاق الأمم  
المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان والعهد الدولى الخاص بالحقوق  
الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتوابعها، هى «المرجعية الحقوقية»  
التي يمكن أن يصدر عنها دستور وطنى يحترم حقوق الأقليات، وما عدا  
ذلك لن يكون إلا مجرد إعادة إنتاج قيم التخلف المؤسسة على قيم  
طائفية وعنصرية.

- المجتمع المدنى ومؤسساته له دور هام، حيث تصب جهود المجتمع  
المدنى باتجاه تكريس مفاهيم المواطنة والمساواة، بغض النظر عن الخلفية  
الاثنية أو الدينية أو المذهبية، ولكن هذا الربط بين المجتمع المدنى  
والدولة والهوية الاندماجية ليس صائبا دوما، إذ قد يؤدى إلى نتائج

عكسية، فالمجتمع المدني ليس لاعبا مستقلا عن اللاعبين الرئيسيين فيه وانتماءاتهم وثقافتهم ومصالحهم المختلفة، ولكن عزمى بشارة يرى: «أن تعريفا للمجتمع المدني يتلخص فى المقابلة بذاتها مع الدولة، لا يعنى إلا تدهور المجتمع إلى مرتبة الانتماءات العضوية للأفراد، أو إلى مرتبة القومية الاثنية مقابل الدولة متعددة القوميات».

- الإقرار بالتعددية الثقافية والسياسية، فى إطار وحدة الكيانات السياسية القائمة هو، على الأرجح، السبيل الأكثر ملائمة لحلوى عقلانية وواقعية، وغير مكلفة كبديل عن الصيغ الانفصالية أو العنقية من كل الأطراف المعنية، وبما يضمن حقوق الإنسان وحقوق الجماعات التى يتكون منها المجتمع، وبما يضمن كذلك نمو وتفاعل وازدهار ثقافتها المتنوعة، هذا من جهة، وبما يضمن بقاء الكيانات السياسية القائمة أو تطويرها بالأشكال المناسبة بالتوافق وبالإرادة الطوعية الحرة للجميع من جهة ثانية.

- تعزيز الوعى الثقافى المشترك، وترسيخ مبادئ الحوار الديمقراطى واحترام الرأى الآخر، فضلا عن احترام كل جماعة للجماعات الأخرى ولثقافتها، واللجوء إلى الحلول الوسط الممكنة لمواجهة القضايا التى يختلف عليها بين الجماعات نفسها من جهة، وبينها وبين السلطة المركزية الملتزمة بضمانات دستورية وقانونية، بالديمقراطية من جهة ثانية.

إن اختيار هذا التوجه بدلا من استخدام العنف، وكذلك التزام كل جماعة بواجباتها تجاه نفسها وتجاه الجماعات الأخرى، وكذلك

بابتعاد الجماعات الأصغر أو الأقليات القومية عن أى نهج أو ممارسة انعرالية، وابتعاد الجماعات الأكبر، أو القومية الأكبر، فى المقابل، عن أى نهج أو ممارسة عنصرية أو استعلائية متعطسة .

إن كل ذلك، سيوفر أكثر الشروط ملائمة للتعايش بين الجماعات المختلفة وثقافاتهما، بل ويجعل حتى من «استقلال» أية جماعة من الجماعات نضج مقوماته، فى ظروف سياسية وتاريخية معينة، استقلالا وديا لا تنجم عنه عداوات تؤدى إلى صراعات وصدامات وحروب ثأرية تدور فى حلقة مغلقة لا تنتهى.

وتجدر الإشارة إلى بعض التجارب العربية فى التعاظى الإيجابى مع موضوع الأقليات، ونخص بالذكر المجتمع الفلسطينى، حيث قامت السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن خلال قوانين الانتخابات مثلا بإدماج الأقليات الدينية والاثنية فى الحياة السياسية العامة، وتمثل هذا الأمر فى إصدار قرار رئاسى (مرسوم) تحدد بموجبه حصة معينه لها فى البرلمان أو الهيئات المحلية(الكوتا).

وفى التجربة الفلسطينية ورغم حدوثها فقد نص قانون الانتخابات الذى أجريت على أساسه انتخابات المجلس التشريعى الأول على كوتا للمسيحيين والسامريين، أما انتخابات ٢٠٠٦ فقد تم إلغاء الكوتا فى القانون الجديد واستعيض عنها بمرسوم رئاسى حدد عدد المقاعد للأقليات بـ ٦ مقاعد كما سمحت السلطة لهم بفتح مدارس خاصة ومحاكم خاصة للأحوال الشخصية لهم وقامت السلطة بإشراكهم فى تولى المناصب العامة، وبرغم وجود الاحتلال من جهة، وسوء الإدارة فى

السلطة وتراجع مؤشرات احترام حقوق الإنسان فى المجتمع الفلسطينى ، إلا أن الفلسطينيين أثبتوا نضجا سياسيا وثقافيا أهلهم لتجاوز النعرات الطائفية مما فوت على الاحتلال الإسرائيلى أهدافه فى إيجاد صراع بين المسحيين والمسلمين فى فلسطين وإن كان لا يزال يحاول إثارة هذ النعرات الطائفية تماشيا مع سياساته الهادفة إلى بلقنة المنطقه العربية.

وقد يكون من المهم هنا أن نشير إلى بدهية

بدهية تشير إلى أنه يرتبط احترام حقوق الأقليات ارتباطا وثيقا بحقوق الإنسان مفهوما وممارسة ، وإن ضمان ذلك يأتى من خلال تنظيم العلاقة بين الفرد والدولة ، وفقا لما تحدده القوانين العادلة «الدساتير والتشريعات» ، والمتناسبة مع المواثيق الدولية ، والقائمة على المساواة بين جميع أفراد الوطن أمام القانون ، واستقلال القضاء ، وجود منظمات مجتمع مدنى قادرة على الدفاع عن الحقوق والحريات العامة ، وكذلك إنهاء جميع أشكال التمييز بحق الأقليات ، كون صراع الطوائف والأقليات يورث حواجز وعوائق داخل المجتمع ، وهذه مسألة تتطلب نضالا على كافة الأصعدة من أجل مجتمع موحد ، وهذا ما يتطلب النضال من أجل تعزيز الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان ، كإطار وسيط يتم فيه العمل لمواجهة مختلف مظاهر الاستبداد أيا كانت مواقعها وأيا كانت حواملها .

ونستطيع أن نستفيد من تجارب البلدان التى تعيش فيها أعبيية السكان فى انسجام مقبول مع أقلية واحدة أو أكثر ، وهذه التجارب تلخصت بمنح الحقوق التى أقرها المجتمع الدولى ونادى بها الإعلان الخاص بحقوق الأقليات ، والتى تتمثل فى حق الأقليات فى الوجود ،

حقها في التمتع بالثقافة واللغة وتطويرهما، الحق في إنشاء المدارس والمؤسسات التعليمية والثقافية، وإدارتها والتحكم في المناهج والتعليم بلغتها الخاصة، الحق في ضمانات بشأن التمثيل السياسي في الشؤون السياسية للدولة، ومنح الاستقلال الذاتي في معالجة الشؤون الداخلية التي تخص الأقليات، ومنها في ميدان الثقافة والتعليم والدين والإعلام والشؤون الاجتماعية، والإدارة المحلية، وتطبيق ذلك مقرون بالأدوات اللازمة لأداء هذه المهمات، الديمقراطية، والمواطنة، وبناء المجتمع المدني، والحكم الصالح.

فالمجتمع العربي الضعيف المفكك والعاجز عن التقدم، فيه ما يكفيه من التحديات، وكلما اشتدت به حمى الأقليات والطائفية كلما أصبح ضعيفا في مواجهة الأخطار، وربما لو حقق وحدته الداخلية لأصبح قادرا على الانشغال بالتحديات الخارجية، القادمة من رياح الإمبريالية والعولمة المتوحشة، والتي تحاول إثارة نغرات الأقليات وتوظيفها بما يخدم مصالحها<sup>(١)</sup>.

(١) في هذا يمكن العود إلى العديد من المصادر منها :

- حليم بركات المجتمع المدني في القرن العشرين- بحث في تغير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.
- عزمى بشارة «أى مجتمع مدنى؟» فى ورقة زياد أبو عمرو: المجتمع المدني والتحول الديمقراطى فى فلسطين، ط١ (مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية- ١٩٩٥).
- رشيد، عبد الوهاب حميد: التحول الديمقراطى والمجتمع المدني «مناقشة فكرية وأمثلة لتجارب دولية»، دار المدى لثقافة والنشر، سورية-دمشق، ٢٠٠٣.
- حيدر علي، وميلاد حنا، أزمة الأقليات فى الوطن العربي، دار الفكر، دمشق، سوريا.
- سعد الدين إبراهيم، تأملات فى مسألة الأقليات، دار سعادة الصباح، الكويت، ١٩٩٢. =

- = - نيفين مسعد، الأقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٨.
- الكتيب الخاص بحقوق الأقليات، وقائع وصكوك دولية، لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، ١٩٩٨.
- محمد فائق، حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية، المستقبل العربى، سنة ٢٢، العدد ٢٤٥، يوليو ١٩٩٩.
- مصطفى الفيلال، نظرة تحليلية فى حقوق الإنسان، المستقبل العربى، السنة ٢٠، العدد ٢٢٣، ايلول ١٩٩٧.
- محسن عوض، مستقبل حقوق الإنسان فى الوطن العربى، المستقبل العربى، السنة ١٤، العدد ١٥١، سبتمبر ١٩٩١.
- تقرير التنمية البشرية برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت ٢٠٠٢ م.
- روجر أوين وآخرين ديمقراطية من دون ديمقراطيين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥.
- حيدر على وميلاد حنا، أزمة الأقليات فى العالم؛ دار الفكر، دمشق.
- برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى، مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة، المستقبل العربى، سنة ١٣، العدد ١٣٥، مايو ١٩٩٠.
- هيثم مناع، حقوق الإنسان فى العالم العربى، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مصر ٢٠٠٢.
- غسان سلامة، المجتمع والدولة فى المشرق العربى مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.
- وائل علّام، حماية حقوق الأقليات فى القانون الدولى العام؛ دار النهضة العربية، ١٩٩٤.
- حقوق الإنسان. حقوق الأقليات، صحف وقائع حقوق الإنسان، مركز حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، جنيف.
- قائد محمد طربوش ردمان، حقوق الإنسان فى العالم العربى دراسة مقارنة حول حقوق الإنسان فى الدساتير العربية ص ٥٣، دار المعارف للدراسات والنشر ١٩٩١.

- = جورج جبور، الميثاق العربي لحقوق الإنسان، عرض وتحليل ونقد، دار العلم للملايين، بيروت، يناير ١٩٩٨.
- مسعود طاهر، «الأقليات في التاريخ العربي» عرض عوني فرسخ المستقبل العربي، العدد ١٩٦، حزيران ١٩٩٥.
- دهمام العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص ٩٢.
- عبد الحسين شعبان وآخرين، ثقافة حقوق الإنسان، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، رابطة كأو لثقافة الكرديّة بيروت، ٢٠٠١. عبد الحليم الرهيمي، تنوع الثقافة والتعددية والوحدة.
- سعد الدين ابراهيم، وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦.
- برهان غليون وآخرون، حقوق الإنسان العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٧٥.
- الحوار المتمدد، إبراهيم اندوقى
- <http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp>
- تقرير حالة حقوق المواطن الفلسطيني عامي، ١٩٩٧، ٢٠٠٥. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن فصل السلطة التشريعية.
- المنظمة السورية لحقوق الإنسان التمييز ضد الأقليات القومية : حالة حقوق الإنسان في سورية التقرير السنوي لعام ٢٠٠٤.
- الحزب السوري الاجتماعي
- <http://www.ssnp.net/main/modules.php?name=News file=article&sid=642>=
- مسعود طاهر، فسيفساء من الأعراق واللغات والديانات شكلت هوية المنطقة.. ومشاكلها، موقع ثروة.
- محمد عابد الجابري: تكوين العقل العربي، (بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية) ط ٥، ١٩٩١م.
- = عبد العزيز الدوري: التكوين التاريخي للأمة العربية، دراسة في الهوية والوعي

= (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، ١٩٨٦م، ص ١٩.

- محمد المسيري العلمانية الجزئية والعنصرية الشاملة المجلد الثاني، صفحة ٢٢٤-٢٦٧،  
دار الشروق القاهرة ٢٠٠٢  
انظر أيضا :

<http://www.hrinfo.net/hotcase/050227/.shtml>.

- نجادة الموسوي لقاء مع المفكر سمير أمين صحيفة الأيام، صفحة ٢٥ بتاريخ  
٢٠٠٥/٢/٢٠

- غسان سلامة : المجتمع والدولة في المشرق العربي، ط ١ (مركز دراسات الوحدة العربية،  
بيروت، ١٩٨٧).

- سلافة حجاوي مقدمات في الهوية الفلسطينية وإشكالياتها ١٨٧١-١٩١٤ مجلة رؤية  
العدد ١٠.

- أحمد مولود الطيار مقال بعنوان الأقنية في مواجهة الأغلبية - اللعبة المفضلة لأنظمة  
الاستبداد، الحوار المتمدن، العدد: ١١٠٨، ١٣/٢/٢٠٠٥.

- سلامة، غسان: الديمقراطية كأداة للسلم المدني، في ديمقراطية بدون ديمقراطيين-  
سياسات الانفتاح في العالم العربي/ الإسلامي- بحوث الندوة التي نظمها المعهد الإيطالي  
«فوندا سيوني أيني انريكو ماتيني»، إعداد: غسان سلامة، ط ١ (مركز دراسات الوحدة بيروت،  
١٩٩٥).

- حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص ٢١٢ - ٢٦٤ والأقليات  
والأمن القومي العربي.

= - نيقولا الزهر الحوار المتمدن  
<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=29021/>

- سفير أمين جريدة الأيام - ٢٠ فبراير ٢٠٠٤م ص ١٦.

- إسماعيل نوري الربيعي الحداثة وتحولات الهوية

<http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=2230>.

- صالح خلف الحمارنة طمس الهوية العربية المسيحية يصب في مصلحة الحركة  
الصهيونية، مجلة حوار العرب السنة الأولى /العدد ٧/ يونيو (حزيران) ٢٠٠٥.

## ⑤ ثقافة العروبة

وعبوراً من الأقليات بعيد من ألوان الطيف إلى المعنى العروبي الذي يجب أن يدفع بنا إلى حلبة القومية بما اكتنفها من الخلط والاضطراب، وعود إلى ماسبق نرى هنا أن الأقليات القومية أو الغالبية القومية بالمعنى العام تضعنا في فترة الصراع الآن بين الغرب الاستعماري - الإمبريالي والشرق الخارج إلى خلاص «المشترك الثقافي» لتحديد المصير الواحد.

ورغم أن لدينا أصواتاً عروبية مغلقة، أو قومية مازالت ترى في القوميات أو المذاهب الأخرى أدوات معادية، فإن الكثير من أفكار الاستنارة بلغت بنا إلى هذه الدرجة من الوعي بالمصير، ومن ثم، تذويب جميع القوميات - لا إخفائها - في محرك جديد يسعى إلى المستقبل بثقافة المنطقة.. وهنا تقابلنا بعض الأصوات الإيجابية التي استطاعت الخروج من عنق الفكر المتأزم في نصف القرن الماضي إلى آفاق المشترك الثقافي في الفترة الأخيرة، ومن هؤلاء يرتفع صوت أكثر من شاهد هنا على تأكيد هذه العلاقة الأكيدة بين الهوية وتجلياتها في اللغة والعادات والتقاليد والعقيدة مما يساوي - في السياق الأخير - المعنى العام لهذا «المشترك الثقافي» أو صورة الخلاص في تأكيد الوعي بالثقافة الواحدة، ونحن هنا أمام بعض الرؤى القومية التي وعت هذه الحتمية وطبيعة هذا التغيير، ومن أهمهما كل من كريم مروة ومعن بشور.. ما يدفعنا للتمهل هنا عند هاتين الشهادتين:

أولاً : إن كريم مروءة يلاحظ هنا أنه من مفارقات هذا العصر المثيرة للجدل - ولا أتحدث عن العصور السابقة - أن القوميات الكبيرة، فى بلدان العالم الثالث خصوصاً، لم تستطع فى كل عهود ما بعد الاستقلال، أن تتعامل بشكل صحيح مع الأقليات القومية فى بلدانها. لم تسع إلى ذلك ولم تبذل أى جهد، بل هى سلكت طريقة أخرى، هى الطريقة ذاتها التى سلكتها الدول الاستعمارية فى تعاملها مع تلك القوميات الكبيرة بالذات، ومنها قوميتنا العربية بالتحديد، خلال عقود طويلة فى حالات معينة وخلال قرون فى حالات أخرى. واستمرت حكومات هذه البلدان فى العهود المختلفة، على امتداد نصف قرن ونيف، فى ممارسة شتى أنواع القمع والقهر والإذلال للأقليات القومية، بما فى ذلك اللجوء إلى ما يشبه الإبادة الجماعية بواسطة الأسلحة المحرمة دولياً، كالأسلحة الجرثومية وسواها. ومثال مدينة حلبجة فى كردستان العراق هو النموذج الحى الصارخ على تلك الهمجية.

معنى هذا أن المنطق الذى استندت إليه الحكومات المتعاقبة فى هذه البلدان، من أقاصى القارة السوداء إلى أقاصى الشرق الآسيوى، مروراً ببلداننا العربية، إزاء الأقليات القومية، هو اعتبار أن مجرد الاعتراف بحقوق لهذه القوميات والسماح لها بممارسة تلك الحقوق، سيقودها إلى الانفصال عن الدولة الأم. ويشكل ذلك فى نظر تلك الحكومات تهديداً للوحدة الوطنية. فهو إذاً، بهذا المعنى، الخيانة بعينها، التى يستحق مرتكبها العقاب فى أقصى درجاته، بما فى ذلك الإبادة الجماعية أو ما يشبهها ويصل إلى حدودها. وفى هذا الموقف بالذات من جانب

تلك البلدان وقياداتها تعبير فظ عن التنكر لمبدأ أساسى قديم هو الحق المقدس للشعوب والقوميات فى تقرير مصيرها.

والمفارقة هنا هى، كما أشرت، أن قادة هذه البلدان ونخبها السياسية والثقافية فى السلطة وخارجها، الذين ينتمون إلى القومية الأكبر، كانوا ذات يوم، قبل أن تنتزع بلدانهم استقلالها من الدول الاستعمارية، هدفا مباشرا لشتى أنواع الاضطهاد والقمع والقهر، وأن ثقافتهم وهويتهم القومية كانت هدفا للإلغاء والإدماج، بالإكراه، فى ثقافات الدول المستعمرة، وأن لغتهم القومية كانت مهددة بالإزالة من الوجود لمصلحة لغة الدولة الاستعمارية (التتريك والفرنسة أمودجان!).

إن إعادة النظر إلى تأكيد المشترك الثقافى هنا الاهتمام فى حركة التطور والتحرر بحق تقرير المصير، الحق الذى يشكل أحد العناصر الأساسية فى شرعة حقوق الإنسان، بل حتى فيما هو أبسط من ذلك، حق هذه الأقليات بأن تعبر بحرية عن ذاتها، عن هويتها الثقافية والقومية، وأن يكون لها فى البلد الذى تنتمى إليه وتصر على أنها جزء مكون منه ومن شعبه، حقوقها المتساوية مع الآخرين فى كل ما يتصل بالشأن العام، وفى كل ما يتصل بالشؤون الخاصة بالمجموعات والأفراد، على حد سواء. والغريب، فى هذا المشهد بالذات - الشديد الغرابة - هو أن هذا السلوك من موقع القومية الأكبر ضد الأقليات القومية فى بلداننا، يتم فى الوقت الذى تتمادى فيه السلطات الإسرائيلية فى قمعها للشعب الفلسطينى، ومنعه من تحقيق أمانيه الوطنية فى الاستقلال، وفى التعبير عن ذاته، هوية قومية وثقافية، وكيانا بشريا، وأرضا،

ودولة ، وخصوصيات تاريخية أخرى. يتم ذلك وسط عجز مطلق من الدول العربية ومن قواها السياسية عن التضامن الفعلي مع هذا الشعب وعن دعمه في كفاحه البطولي الحافل بالتضحيات.

إن المشكلة في العراق لا تنحصر في الأكراد. بل هي تشمل جميع الأقليات القومية من تركمان وكلدان وشركس ويزيديين وصابئة. لكن الأكراد هم من الأقدم والأكثر عراقية في تاريخ المنطقة كلها، والأكثر عددا بالنسبة للآخرين من الأقليات في العراق. إذ يشكلون ربع عدد سكان هذا البلد. وبرغم أن للشعب الكردي جذورا تاريخية قديمة، فإنه لم يستطع، كما يقول المؤرخون، لأسباب ولظروف أهمها قمع القوميات الكبرى له في بلدان المنطقة، من أن يشكل له كيانا مستقلا في أى من هذه البلدان. ويضيف المؤرخون أن هذا الشعب قام بأكثر من ألف ثورة لتحقيق طموحاته القومية. وقمعت جميع تلك الثورات. وتعطل بذلك إمكان تحقيق الحلم القومى الكردي، أو تأجل، ليتخذ المطلب القومى المشروع صيغة، أو صيغا أخرى، داخل كيانات تلك الدول، وتحتل تلك القوميات مكانها كجزء مكون من هذه الدول ومن شعوبها<sup>(١)</sup>.

ولا يختلف الوضع في السودان في الجواهر عن مثل العراق. فالسودان دولة أفريقية قديمة. دخلت إليها العروبة عن طريق الإسلام. ولذلك فالسودانيون بهذا المعنى، هم عرب مستعربون مثل العديد من العرب في الأزمنة المعاصرة. وقد شكل الإسلام مع مرور الزمن دين الأكثرية في هذا البلد، على رغم وجود أقلية مسيحية كبيرة، ووجود

(١) <http://hem.bredband.net/b155908/m282.htm>

وثنية عند بعض القبائل. وإذا كان قد تأخر السودانيون الأفارقة في طرح قضيتهم بشقيها القومي والديني داخل الوطن السوداني، فإن مجرد البدء بطرح مسألة الحقوق القومية قد وضعهم في قفص الاتهام بتهديد وحدة الوطن ووحدة الشعب، فاستحقوا العقاب. وإقليم دارفور، اليوم، هو النموذج الآخر للاضطهاد القومي في السودان، بعد اتفاق السلام مع الحركة الشعبية في الجنوب.

يقول بعض القومييين العرب، ممن جعلوا أنفسهم في موقع أصحاب القضية القومية الحصريين بالنيابة عن كثيرين سواهم، إن ممثلي الأقليات القومية من نخب سياسية وثقافية واجتماعية هم الذين يتحملون المسؤولية عن الوضع الذي هم وقضيتهم القومية فيه. فهم، بإصرارهم على التمسك بحقوقهم القومية، وضعوا أنفسهم في موقع المتميز عن المواطنين من القومية الأكبر! ويضيف هؤلاء القوميون أن الخطأ المميت لمثلي الأقليات القومية، سواء في العراق أم في السودان، هو استقواؤهم بقوى خارجية للدفاع عن مطالبهم، ضد أشقائهم وضد الوطن! هذا الأمر الذي جعلهم، في نظر هؤلاء الأشقاء، أشبه بطابور خامس في قلب الوطن، ضد وحدة أرضه ووحدة كيانه ووحدة شعبه! ولم يسأل أحد من هؤلاء القومييين نفسه عن السبب، أو الأسباب التي خلقت الظروف لكي ترتكب تلك القيادات من الأقليات القومية، مع سواها من قيادات القومية الأكبر، مثل تلك الأخطاء. وغاب عنهم أن ثمة - في هذا الوضع المأسوي - فعلا ورد فعل. وبمقدار ما يتخذ الفعل طابع الثبات فإنه يولد ردود فعل من الطبيعة ذاتها. لنتذكر، هنا، أن بعض الأقليات القومية والدينية التي

انتقلت، في صدف تاريخية، إلى مواقع السلطة بعد عقود طويلة من الاضطهاد، قد مارست وسائل القهر ذاتها، التي كانت هي ضحيتها في السابق، ضد القوميات والأديان الأخرى الأكبر. لكن الأكثر إثارة للدهشة في هذا المجال هو أن هؤلاء القوميون ونظائرهم في التعبير عن مواقفهم يتجاهلون المقولة الموضوعية التي تشبه القانون الموضوعي، القائلة إن أي شعب يسعى إلى فرض السعادة على شعب آخر بالقوة والإكراه - السعادة التي يحددها هو لذلك الشعب بالنيابة عنه - يقع هو ذاته ضحية تعسفه. ألا تشير إلى ذلك بوضوح قاطع أوضاع بلداننا العربية من المحيط إلى الخليج، التي يسود فيها منذ زمن طويل الاستبداد والفساد والتخلف، وتتفكك المجتمعات فيها وتتحول إلى قبائل من شتى الأنواع، متصارعة فيما بينها بشتى الوسائل، ويتحول فيها المواطنون إلى رعايا من الدرجات الدنيا، رعايا لأنظمة لا يفكر القائمون عليها إلا بتأييد سلطاتهم وتعظيم مصالحهم فيها.

وفي الحقيقة، إن ما يقلق في مثلى العراق والسودان هو أن الحملة الموجهة ضد الأكراد والجنوبيين، تتم في الوقت الذي يتهيأ فيه هذان البلدان، - إذا سارت الأمور في الاتجاه الصحيح - للانتقال إلى زمن آخر، يفترض أنه الأفضل، بعد عقود من الاستبداد والحروب الأهلية ومن القمع الذي عانت منه الأكثرية الساحقة من الشعبين. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن بالنسبة إلى العراق، في هذه الفترة بالذات التي تجرى فيها عملية شاقة ومعقدة وطويلة لتحرير العراق من الاحتلال الأجنبي ومن آثار عهود الاستبداد القديمة والحديثة، السؤال الحقيقي الذي

يتطلب جواباً عنه من العراقيين أولاً، ومن العرب جميعاً، وبالأخص عرب البلدان المجاورة للعراق: ألم يحن الوقت لكى يخرج هذا البلد من حروبه الداخلية والخارجية؟ ألم يحن الوقت لكى تتاح له فرصة تاريخية لإعادة توحيد شعبه، قوميات وأديانا وطوائف وفئات سياسية واجتماعية، على أسس ديموقراطية، وبضمانات حقيقية تعطل إمكانات العودة إلى مآسى الماضي؟ ألم يحن الوقت لكى يدرك أشقاء العراق من البلدان المجاورة، العربية خصوصاً، أن عليهم أن يساعدوا الشعب العراقى على اجتياز مآسيه الراهنة والسابقة، بدل أن ينفخوا فى نار الفتنة والإثارة، قومياً وطائفيًا ووطنياً وسياسياً من أنواع شتى؟ أم أن ثمة مخاوف حقيقية لدى كل من السلطات الحاكمة وأصحاب النظريات القومية القديمة التى قضى زمانها، بفعل التغيرات الكبرى التى جرت وتجرى فى العالم المعاصر، مخاوف من أن يستطيع العراق بقرار داخلى من قواه الحية، بتنوعها وتعددتها وحتى باختلافاتها الفكرية والسياسية، التحول فى اتجاه الديموقراطية والتعددية على أنقاض كل ذلك الماضى الحافل بالمآسى والحروب وبكل أنواع الموت والدمار. وهو خوف على مصالح ومكاسب تعارضت على الدوام مع مصالح الشعب هنا وهناك، وخوف على أفكار قضت عليها أحداث الحياة وتحولات الأزمنة وجعلتها خارج الزمن.

ولعل أكثر ما يثير المخاوف على المستقبل فى رأى المفكر هنا هو إصرار أشقاء العراق من البلدان العربية على توجيه الاتهام للأكراد بأنهم ضخموا مطالبهم ومخاوفهم إلى حد الاستقواء بأعداء العراق

وأعدائهم هم من أميركيين وإسرائيليين. وهو إصرار على تبني معلومات عن وجود إسرائيلي في المنطقة الكردية، نفاها الأكراد، واعتبروها مناقضة لمصالحهم، ونفتها قيادات عراقية عدة. وحتى لو أن شيئاً من الصحة قد تأكد عن وجود إسرائيليين في المنطقة الكردية - كفرضية جدلية - أفليس من الحكمة، ومن المصلحة القومية بالذات، أن يجرى العمل لإزالة الأسباب التي قادت إلى مثل هذا الأمر؟.

والعود إلى شهادة كريم مروة تقف على اعترافه : أعرف العراق جيداً. وأعرف جيداً أكراده العراقيين. وأعرف الكثير من القيادات، هنا وهناك. وأعرف الكثير من المثقفين الأكراد. وأعرف الكثير عن ثقافة الأكراد وعن تقاليدهم. وإذا كنت لم أعرف جنوب السودان إلا أنني أعرف كردستان العراق، وأعرف تاريخها القديم والحديث. وأعرف طبيعتها الخلابة. وأعرف ناسها الطيبين. وجميع هذه المعارف التي تكدست عندي بفعل المتابعة والعلاقات والاهتمامات السياسية تشغلني وتحتل مكان الصدارة في حياتي منذ أعوام طويلة، هذه المعارف هي التي تجعلني أجزم اليوم بأن أكراد العراق هم عراقيون؛ ولا نية لديهم للانفصال عن العراق، لأسباب كثيرة لا تحصى، تتصل بمصلحتهم بالذات في الدرجة الأولى. أقول ذلك على رغم كل الثغرات التي أشاهدها في السياسة وفي ردود الفعل وفي الأخطاء التي يقع فيها كل من يمارس السياسة وكل من يضع نفسه في موضع المسؤولية عن قضيته، سواء أكان عربياً أم كردياً أم إلى أي قومية انتمى.

لابد من إعادة نظر شاملة بأفكارنا القديمة، وبشعاراتنا، وبمفاهيمنا عن المسألة القومية فى بلداننا، وعن المسألة القومية فى شكل عام. وهى إعادة نظر ينبغى أن تأخذ فى الاعتبار أن وحدة بلداننا، أسوة بوحدة بلدان العالم قاطبة، هى الأنموذج المفترض للوحدة التى يتجه نحوها العالم. وهى وحدة، هنا وهناك، محليا وعالميا، لا يمكنها أن تتحقق فى صيغة إنسانية عادلة إلا على قاعدة الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والاعتراف المبدئى والعملى بالتعدد والتنوع فى القوميات والثقافات، وبالتفاعل الإنسانى بين هذه القوميات وثقافتها لمصلحة الحرية والتقدم، وبالتفاعل الإنسانى بين هذه القوميات وثقافتها لمصلحة الحرية والتقدم، بمضامينها المختلفة، للأفراد وللمجموعات فى كل بلد، وللبنشرية جمعاء<sup>(١)</sup>.

ثانيا : يلاحظ بشور هنا أن «العروبة هى هوية قديمة جديدة، فلا أعتقد أن هناك عروبة قديمة وأخرى جديدة، فالعروبة قديمة يقدم أصحاب هذه الهوية، فهى هوية جماعة من الناس يعيشون على رقعة من الأرض يتحدثون بلغة واحدة، يجمعهم تاريخ واحد ومصالح مشتركة ويواجهون تحديات مشتركة، ويدينون بدين واحد قامت عليه حضارة إنسانية ساهم فيها عرب مسلمون وغير مسلمين. أما إن كان هناك جديد فهو فى المشروع الذى ينتمى لفكرة العروبة وليس فى العروبة نفسها»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر السابق

(٢) [http://www.tajdeed.org/article.aspx?id=11334&page=article&utm\\_source=iContac](http://www.tajdeed.org/article.aspx?id=11334&page=article&utm_source=iContac)

وإن «المشروع الذى أؤمن به متجدد يجمعه بسابقه ثوابت جوهرية وعناوين كبرى، ولكنه مشروع يسعى لخلق مناقشة تسعى لتطوير ما هو جيد والتخلص مما هو سلبي، بل إن مشروعنا العروبي يسعى للانفتاح على المشاريع الأخرى فى المنطقة لأنه يستند على العروبة التى هى هوية كل الأمة».

وإن «المشروع العروبي الذى يدعو إليه يرتكز على عدد من الدعائم، أولها: عروبة المشروع النهضوى الحضارى العربى بعناصره الست، وهذا المشروع قد تمت صياغته -وهذا هو المهم- من مجموعة مفكرين ينتمون لكل تيارات الأمة، انطلاقا من فكرة بسيطة تقول إن العروبة هى عروبة جامعة لكل أبناء الأمة المؤمنين بالمشروع، بمعنى أننا لا نعتبر القومى العروبي هو من ينتمى للناصرية أو البعث أو السلالات التقليدية، بل كل من يشاركنا الهدف هو شريك لنا فى مشروع النهضة».

وتابع بشور «ثانيها إنها عروبة التكامل مع الإسلام كحضارة إنسانية وحضارية خالدة، ومع المسلمين كشعوب متجاورة مع العرب تجمعهم معادلة خلاقة قلما نشهدها فى أديان أخرى، وهى أنه فى كل عربى حتى وإن لم يكن مسلما قدر كبير من الإسلام كثقافة وحضارة، وفى كل مسلم حرص كبير على العروبة رموزا وثقافة، فأبطال العرب هم أبطال المسلمين جميعا وأنا أعتقد أن هذه الصفة يتم إخفاؤها وطمسها كجزء من المؤامرة المستمرة على العروبة والإسلام معا. إذا عروبتنا بتكاملها مع الإسلام تبعد تهمة الشوفينية عن العروبة وتهمة التعصب عن الإسلام».

أما ثالثاً - أضاف بشور- فعروبتنا هي عروبة المقاومة والمواجهة مع قوى الهيمنة والاحتلال الخارجية وقوى الفساد الداخلية. في حين انتقد ما لحق بالعمليات العروبية من عدم الاهتمام الكافي بالديمقراطية. وفي النقطة الرابعة بخصوص المواطنة قال بشور إن عروبتنا بمشروعها المتجدد هي عروبة المواطنة التي ترفض التمييز بين أبنائها على أساس الجنس أو الدين أو اللون، فهي إذاً المحصنة ضد كل أنواع الفتن والتفتيت. وحول العلمانية أكد بشور «إذا كان المقصود بالعلمانية هي أن نرفض التمييز بين المواطنين على أساس الأديان فنحن في العروبة نقوم بهذا الأمر، أما إذا كان أن لا ندرك بأهمية الدين في الشعوب فنحن نعتقد أن الدين له أهمية والإسلام خصوصاً له أهمية كبرى».

واستعرض معن بشور عدداً من المشاريع والتي يدعو لها من أجل الوحدة بين العرب؛ كدعوته لإنشاء قطار يربط بين الدول العربية بكل ما يعنى ذلك من عوامل اقتصادية وربما تسهم في بناء عمود فقرى للوحدة العربية نفسها، وإلغاء التأشيرات من الدخول للبلدان العربية، وتفعيل مبادرة السوق المشتركة، وتشكيل مرصد للعمل العربي المشترك، بمعنى مراقبة تنفيذ القرارات التي تصدر والضغط من أجل تنفيذها.

وقد شهدت الندوة الكثير من المداخلات التي حملت آراء متعددة بين مؤيد ومعارض حول العروبة منهجا وممارسة في الماضي والحاضر<sup>(١)</sup>. وفي سياق تعقيبه على مداخلات الجمهور قال بشور «إن كل من يقوم بأهداف العروبة أنا معه وأؤيده بغض النظر عن الهويات العقائدية

---

(١) السابق، انظر: ندوة معن بشور بجمعية تجديد الثقافة الاجتماعية ٢٦ مايو

الخاصة، فأنا لا أناقش حزب الله في هويتهم العقائدية حين واجهوا إسرائيل بل كنت جنديا مع حزب الله، وكذلك مع حماس، يجب الانتهاء من هذه المصطلحات والتسميات المجزئة».

وهو ما يؤكد أن البحث عن المشترك الثقافي يحتم علينا المضي في التماهي بين القومية العربية والمشارك الثقافي، فحاصل القومية والمشارك بهذا المعنى يمثل الوعي بالمصير الواحد الذي هو وحده يمثل رافعة إلى المصير الواحد ..

الأكثر من هذا أن مواجهة القطرية لا يقابله غير الوعي بالعبور من المعنى القومى للعروبة كما عرفناها إلى المعنى الثقافى للهموية كما يجب أن نعرفها ..

والبحث عن هذا المصير الإيجابى (المشارك الثقافى) يدفعنا للبعد عن الفهم القاصر لما حولنا، والابتعاد عن شوفونية الأقليات والمذبيبات والعروبة المغلقة إلى آفاق أرحب، ربما كان خير مثال لها فى الحقبة الأخيرة ما رأيناه فى حادثة السفينة مرمر الحرية، التى جمعت العديد من الأقليات واللغات والمذاهب .. إلى غير واحد فى موقف واحد فى مواجهة الغرب الإمبريالى - الأمريكى وقبله الغرب الاستعمارى - الأوروبى... هذا الغرب الذى يتمثل فى « الجماعة الانحيازية » التابعة للغرب القابعة باسم الصهيونية فى المنطقة العربية ..

وهو ما يقترب بنا من العديد من المصطلحات التى تؤكد على هذه الهوية، منها المشارك بمعناه الدينى أو السياسى وهو ما نتمهل أكثر عنده هنا.